شركة القصيم القابضة للاستثمار
ALGASSIM INVESTMENT HOLDING CO.

رابط الاطلاع على القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م
https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/473_0_2025-04-10_10-42-10_Ar.pdf

رابط الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة عن العام ٢٠٢٤م
https://www.saudiexchange.sa/Resources/fsPdf/473_0_2025-05-15_13-23-39_Ar.pdf

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
تقرير عن مراجعة القوائم المالية **(٤/١)**

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة شركة القصيم القابضة للاستثمار ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية والتي تشمل ما يلي:

- قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م،
- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الاخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن سياسات محاسبية جوهرية ومعلومات تفسيرية أخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وآداب المهنة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، وقد وفّينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمور الرئيسة للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمور الرئيسة للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسة للمراجعة
الانخفاض في قيمة العقارات الاستثمارية	
كما هو مبين في القوائم المالية، بلغ رصيد العقارات الاستثمارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مبلغ ١٤٦,٣٦١,٩٩٢ ريال سعودي (٢٠٢٣م: ١٧٥,٣٥٩,٦٤٠ ريال سعودي). والتي تم عرضها في قائمة المركز المالي بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المتراكم والانخفاض في القيمة أن وجد. يتم الاحتفاظ بالعقارات الاستثمارية بغرض تحقيق عائد من تأجيرها أو تحقيق أرباح رأسمالية او كليهما . لأغراض اختبار الانخفاض في القيمة والإفصاح عن القيمة العادلة في القوائم المالية للشركة، يتم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل خبير تقييم خارجي مستقل معتمد ("المقيم") والذي يقوم بعملية التقييم باستخدام طرق ومنهجية تقييم متعارف عليها استناداً إلى افتراضات وتقديرات متعلقة بعدة عوامل مؤثرة على القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية. اعتبرنا هذا أمراً رئيساً للمراجعة حيث أن اختبار انخفاض قيمة العقارات الاستثمارية يتطلب تقديرات هامة من قبل الإدارة، بالإضافة للأهمية النسبية للمبالغ المتعلقة بها. تم توضيح السياسة المحاسبية المتعلقة بالعقارات الاستثمارية بالإيضاح رقم ٣ ، وتم عرض تفاصيل العقارات الإستثمارية بالإيضاح رقم ٦.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: - الحصول على تقرير التقييم المقدم من المقيم العقاري لتلك العقارات الاستثمارية. - قمنا بالاستعانة بخبير تقييم عقاري مستقل ومعتمد من الهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين، لمراجعة أعمال المقيم المعين من قبل إدارة الشركة، وطرق ومنهجية التقييم ومعقولية الافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للعقارات الاستثمارية. - مقارنة القيمة العادلة للعقارات الإستثمارية مع قيمتها الدفترية للتأكد من عدم وجود مؤشرات على الانخفاض في القيمة (ان كان جوهريا) في القوائم المالية - تقييم مدى ملائمة الافصاحات المستخدمة بالقوائم المالية.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
تقرير عن مراجعة القوائم المالية **(٤/٢)**

الأمور الرئيسة للمراجعة (تتمة)

مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة مقابل الاستثمار في عقود تأجير تمويلي	
كما هو مبين في القوائم المالية، بلغ الاستثمار في عقود تأجير تمويلي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مبلغ ١٢٤,١٨٢,٧٧٢ ريال سعودي مقابل الاحتفاظ بمخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بمبلغ ٣٥,٦٥٠,٥٥٨ مليون ريال سعودي بصافي إستثمار وقدره ٨٨,٥٣٢,٢١٤ ريال سعودي (٢٠٢٣: ١٢٩,١٨٢,٠٠٨ ريال سعودي). إن تحديد الخسارة الائتمانية المتوقعة ينطوي على أحكام هامة من الإدارة يتضمن تحديد الافتراضات المتبعة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة في احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على البيانات التاريخية بما يتماشى مع متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٩" الأدوات المالية". اعتبرنا قياس مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة أمراً رئيساً للمراجعة في ضوء الأحكام ذات الصلة حيث أن يتطلب ممارسة تقديرات وافتراضات جوهرية قد تكون غير مؤكدة في طبيعتها. تم توضيح السياسة المحاسبية المتعلقة بالاستثمار في عقود تأجير تمويلي ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإيضاح رقم ٣ ، وتم عرض تفاصيل الاستثمار في عقود تأجير تمويلي ومخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة بالإيضاح رقم٩.	اشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي: • إختبار تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإجراءات الرقابة على الاستثمار في عقود تأجير تمويلي ومتابعة التحصيل. • فحص الدراسة المعدة من قبل الإدارة للخسائر الإئتمانية المتوقعة للإستثمار في عقود تأجير تمويلي ومدى كفاية المخصص المكون. • تقييم المدخلات المترابطة وتقدير مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسارة الإئتمانية المتوقعة بما في ذلك تلك المستخدمة لتحديد احتمالية التخلف عن السداد والخسارة بافتراض التخلف عن السداد والتعرض للمخاطر عند التخلف عن السداد بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأداء الفعلي السابق والتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. • تقييم مدى ملائمة الافصاحات المستخدمة بالقوائم المالية.

أمور أخرى

تمت مراجعة القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م، من قبل مراجع حسابات أخر، والذي أبدى رأياً غير معدل مع فقرة لفت إنتباه عن تلك القوائم بتاريخ ٢١ رمضان ١٤٤٥هـ الموافق ٣١ مارس ٢٠٢٤م . وكانت فقرة لفت الإنتباه كما يلي:

" أنه يوجد نزاع قانوني بين الشركة وفرع وزارة البيئة والمياه والزراعة ("فرع الوزارة") بمنطقة القصيم، والذي يتعلق بطلب إلغاء القرار السلبي المتمثل في امتناع فرع الوزارة عن الرفع للمقام السامي بطلب تمليك الشركة لكامل المساحة التي قامت بإحيائها من الأرض المسلمة لها. حيث صدرت موافقة من المقام السامي على تملك الشركة ما مساحته ٧٤ مليون متر مربع فقط من اجمالي مساحة الأرض والبالغة ١١٦ مليون متر مربع. مع الإشارة إلى إنه عند افتراض خسارة الشركة الدعوى، سوف يؤثر ذلك بشكل جوهري على الشركة نظراً لارتباط الأرض المتنازع عليها مع عقود إيرادات الإيجار التي أبرمتها الشركة مع الغير والتي تمثل مصدر الدخل الرئيسي لها ولا يمكن تحديد الخسائر المتوقعة إلا عند الفصل النهائي في ذلك النزاع".

المعلومات الأخرى

تتألف المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة لعام ٢٠٢٤م، بخلاف القوائم المالية وتقرير المراجع عنها. والإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى الواردة في تقريرها السنوي، ومن المتوقع أن يكون التقرير السنوي للشركة متاحا لنا بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات هذا.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تَبدو مُحرفة بشكلٍ جوهري بأية صورة أخرى. وإذا توصلنا إلى وجود تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى العمل الذي قمنا بتنفيذه، فإننا مطالبون بالتقرير عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما نقرر عنه في هذا الشأن.

شركة بي كي إف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
تقرير عن مراجعة القوائم المالية **(٤/٣)**

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساس للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، وإستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

والمكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. والتأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده.

ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد التحريفات جوهرية إذا كان من التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما فيها الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

تقرير المراجع المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للاستثمار
تقرير عن مراجعة القوائم المالية

مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تتمة)

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الاقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعَد هذه الأمور هي الأمور الرئيسة للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

عن شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون

شركة بي كي اف البسام
محاسبون ومراجعون قانونيون
C. R. 1010385804
PKF Al Bassam
chartered accountants

أحمد عبد المجيد مهندس
محاسب قانوني
ترخيص رقم (٤٧٧)
القصيم: ١١ شوال ١٤٤٦هـ
الموافق: ٨ أبريل ٢٠٢٥م

أسماء شركات المراجعة المرشحة لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية لشركة

فيما يلي شركات المراجعة المُوصي بهم للجمعية العامة العادية لمساهمي الشركة من قبل مجلس الإدارة بناء على ترشيح لجنة المراجعة لاختيار مراجع من بينهم وذلك لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للشركة للربع الثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٥م والربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦م مع تحديد الأتعاب الخاصة بهم:

#	اسم شركة المراجعة	الأتعاب (غير شامل ضريبة القيمة المضافة والمصروفات الأخرى والأتعاب الإضافية)
المرشح الأول	شركة إبراهيم احمد البسام وشركاؤه محاسبون قانونيون PKF	٣٥٥,٠٠٠ ريال
المرشح الثاني	شركة سلطان أحمد الشبيلي محاسبون ومراجعون قانونيون	٣٦٠,٠٠٠ ريال

وتم ترشيح المكاتب أعلاه لما لهم من خبرة في مجال المراجعة ولديهم الكفاءة المهنية ولملائمة أتعابهما إضافة إلى أنهم مسجلين لدي هيئة السوق المالية ولمطابقة شروط الاستقلالية عليهما بمستوي مقبول.

القصيم - بريدة - طريق الملك فهد
Qassim - Buraidah - King Fahad Road
P.o. Box 2210 Postal Code 51451
Tel.: 0163823800 - 0163823500
Fax : 0163821400

شـــركـــة القصيم القابضة للإستثمار

التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة

٢٠٢٤ م

التقرير السنوي لأعمال لجنة المراجعة للعام ٢٠٢٤م

بريدة – المملكة العربية السعودية	
التاريخ:	١٩-٣-٢٠٢٥م
من:	لجنة المراجعة بشركة القصيم القابضة للإستثمار
الى:	مساهمي شركة القصيم القابضة للإستثمار
الموضوع:	التقرير السنوي للجنة المراجعة لعام ٢٠٢٤م

السادة/ رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

السادة/ مساهمي شركة القصيم القابضة للإستثمار

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

إن وجود نظام رقابة داخلية فعال هو أحد المسؤوليات الرئيسة المنوطة بمجلس الإدارة، وتتمثل أهداف لجنة المراجعة في مساعدة المجلس في الوفاء بالمسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بوجود وكفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات للمجلس من شأنها تعزيز النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة.

مسئوليات ومهام اللجنة: -

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، كماحُددت أدوار ومسؤوليات لجنة المراجعة وواجباتها القانونية وفق نطاق العمل الموضح في حوكمة الشركة والمطابق لما جاء في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس ادارة هيئة السوق المالية ونظام الشركات والمسؤوليات الموكلة إليها من قبل مجلس الإدارة .وتقوم لجنة المراجعة بأداء مهامها من خلال حضور الاجتماعات الدورية والمناقشات مع الإدارة التنفيذية وإدارة المراجعة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي للشركة.

اجتمعت لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢٤م عدد (٩) اجتماعات، تم من خلالها مناقشة القوائم المالية الاولية والسنوية وأعمال المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي ومراجعة الالتزام، وذلك في ضوء القوائم المالية والمعلومات المقدمة من الادارة التنفيذية والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي، وعليه قامت لجنة المراجعة بالأعمال التالية:

أولاً: القوائم المالية الاولية والسنوية

١. دراسة القوائم المالية الاولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي حولها والتوصية بشأنها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها .
٢. إبداء الرأي الفني فيما إذا كانت القوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.

٣. دراسة أي مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية .
٤. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مراجع الحسابات .
٥. دراسة التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية .
٦. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

ثانيا: المراجعة الداخلية

١. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من توافر الموارد اللازمة وفاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام المنوطة بها.
٢. دراسة والاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها وإبلاغ مجلس الإدارة بالملاحظات الجوهرية.
٣. التحقق من استقلال إدارة المراجعة الداخلية، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، بما يتناسب مع المعايير ذات العلاقة.
٤. متابعة ومراجعة التقارير الدورية الصادرة من شركة المحاسبون المتضامنون (مقدم خدمة المراجعة الداخلية) ومتابعة مدى التقدم في تنفيذ الخطط المعتمدة والنظر في أبرز الملاحظات وإعطاء التوجيهات اللازمة لمعالجة أوجه القصور.

ثالثاً: المراجع الخارجي

١. التوصية لمجلس الإدارة ومراقبة تعيين المراجع الخارجي واعادة تعيينهم وانهاء خدماته وتحديد تكلفة أتعابه وشروط التعاقد معه وأخذ الموافقة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.
٢. المراجعة والتحقق من استقلالية وموضوعية المراجع الخارجي ومدى فعالية عملية المراجعة مرة في السنة على الأقل مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المهنية والتنظيمية ذات العلاقة.
٣. مراجعة خطة المراجع الخارجي السنوية والموافقة عليها.
٤. مراجعة كافة المراسلات المكتوبة المهمة التي تمت ما بين المراجع الخارجي والإدارة، كخطاب ملاحظات المراجع الخارجي الموجة للإدارة (Management Letter) – إن وجد.
٥. الإجتماع بشكل منفرد وبصورة دورية مع المراجع الخارجي ، و التأكيد على أنه تم تسهيل حصولهم على كافة المعلومات بدون إستثناء و أنه لا يوجد أي إيضاحات تحسينية يرون إضافتها للقوائم المالية.

رابعا: الالتزام

من أهداف اللجنة التي تطبقها وتتابعها التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة ، ونتائج تقارير الجهات الرقابية.

ختاماً: توصية لجنة المراجعة ورأيها في مدي كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وادارة المخاطر في الشركة

من خلال تقارير المراجعة الداخلية التي تم إصدارها من قبل المراجع الداخلي أثناء تنفيذ خطة المراجعة الداخلية السنوية للعام ٢٠٢٤م وتقارير المراجع الخارجي لحسابات الشركة واستناداً على التأكيدات والإقرارات السنوية من قبل الإدارة التنفيذية بعدم وجود ملاحظات قد تؤثر على التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وبناء على ذلك تبدي اللجنة الرأي أدناه.

رأي اللجنة

ترى اللّجنة أن نظام الرقابة الداخلية والمالية المعمول به يعمل بفعالية معقولة ومقبولة في الحدود التي تسمح بتحقيق أهداف الشركة والحد من المخاطر الجوهرية. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفاعلية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً ولكنه يقدم تأكيدات معقولة عن مدى سلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.

وأخيراً توصي اللجنة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالعمل على تطوير وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية والمخاطر والحوكمة بالشركة التي ستسهم في تحقيق أهداف الشركة على المدى الطويل.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام،

نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة

السيد / رشيد بن سليمان الرشيد